لا يقطع في زمان متناه وبدفعوا ايضا بهذا ان المناسب بادركا ب التداخل بان
قالوا الاجزا المنكشفة متداخلة بحيث يكون حيزها واحد فلا يكون ازدياد
المقدار بحسب ازدياد الاجزا فلا يلزم ان يكون نسبة المولف الى المولف كنسبة
الاجزا الى الاجزا فقول المصنف والضرورة قاضية ببطلان الطفرة والتداخل اشارة
الى دفع ما ارتكبوا من الطفرة والتداخل قال والقسمة بانواعها تحدث اثنينية
مساوية طباع كل واحد منهما طباع المجموع وامتناع الانفكاك لعارض لا يقتضي
الامتناع الذاتي فقد ثبت ان الجسم ح واحد يقبل الانقسام الى ما لا يتناهى ق
اقول لما فرغ من ابطال المذهب الاول والثاني اراد ان يشير الى بطلان
المذهب المنسوب الى ذيمقراطيس وهو ان الاجسام المشاهدة ليست بسائط
بل انما هي مؤلفة من بسائط صغار متشابهة الطبع في غاية الصلابة وتالف البسائط
انما يكون بالتماس والتجاور فقط والجسم البسيط الواحد منها لا ينقسم بالفك
وينقسم بالوهم وتقرير الجواب ان القسمة بانواعها الفكية والوهمية
والواقعة بحسب اختلاف عرضين قارين كما في البلقة او مضافين كاختلاف
مماسين او محاذيين تحدث في المقسوم اثنينية مساوية طباع كل واحد من الاثنين
طباع الاخر وطباع الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع وما لا يصح بين كل اثنين منها
يصح بين اثنين من جنسها اي بين المتصلين ونحو بين المنفصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد
الاتصالي ما يصح بين المتباينين فيلزم صحة الانقسام الانفكاكي في كل من تلك البسائط
فان قيل لم لا يجوز ان يمتنع تلك البسائط عن قبول الانقسام والانفكاك لعارض مانع
عن القسمة الانفكاكية اجيب بان امتناع قبول القسمة بحسب العارض لا يستلزم
قبول القسمة بحسب الذات وكلامنا في الامتناع الذاتي فان قيل هذا الجواب
انما يستقيم على تقدير ان يكون البسائط متساوية الطبع كما هو مذهب ذيمقراطيس
واما على تقدير ان يكون تلك البسائط مختلفة الطبع فلا يستقيم هذا الجواب
فكيف يكون هذا الجواب على هذا التقدير اجيب بان الامتداد من حيث هو
امتداد طبيعة محصلة نوعية فلا يختلف مقتضاها في الافراد وامتداد البسيط
الواحد الذي ينقسم وهما لا فكا كامتداد المجموع الحاصل من ذلك البسيط وبسيط
اخر يقارنه فيقتضي كل منهما ما يقتضي الاخر ويلزم المطلوب واذا ثبت ان الجسم لا يكون
مولفا من اجزاء بالفعل غير منقسمة سواء كانت متناهية او غير متناهية ثبت ان الجسم
شيء واحد يقبل الانقسام الى ما لا يتناهى قال ولا يقتضي ذلك ثبوت مادة
سوى الجسم لاستحالة التسلسل ووجود ما لا يتناهى اقول ذهب طائفة من المتكلمين
الى ان الهيولى الاولى الحاملة لجميع الصور هو الجسم وهو جوهر بسيط لا تركيب فيه
عندهم بوجه من الوجوه فمن حيث جوهريته بما جسما ومن حيث قبوله للصور

[Margin note: illegible]

هيولى

١
هيولى والاتصال والانفصال عرضان متعاقبان على الجسم فذلك الجسم في ذاته
ليس بمتصل ولا منفصل بل يمكن ان يكون موضوعا للاتصال والانفصال وذهب
طائفة ان الهيولى الاولى هي البسيط من الجسم وهي مع الاتصاف القابل للابعاد
الثلاثة وهو مذهب المشائين واختاره ابو علي والمصنف اختار المذهب الاول
فقال لا يقتضي اتصال الجسم وقبوله للانفصال الى غير النهاية ثبوت مادة سوى
الجسم اي ثبوت مادة يكون جزء الجسم والجسم مركب منه ومن غيره لانه لو اقتضى ذلك
ثبوت مادة سوى الجسم يلزم التسلسل او وجود مواد لا تتناهى والتالي باطل بيان
الملازمة ان الجسم المتصل الواحد له مادة واحدة فاذا انقسما استحال ان يبقى
المادة على وحدتها بالضرورة فيحصل لكل جزء مادة فان كانت مادة كل جزء حادثة بعد
القسمة لزم التسلسل لان كل حادث عندهم لا بد له من مادة فان كانت موجودة قبل
القسمة لزم وجود مواد لا نهاية لها بحسب قبول الانقسامات الغير المتناهية وتقابل
ان تقول الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها لا يعرضان للمادة الا بعد تشخصها
المستفاد من الصورة وحينئذ نقول مادة كل جزء قديمة من حيث الذات ووحدتها
المستفادة من الصورة حادثة بعد حدوث الجزء فلا يستدعي مادة اخرى لان حدوث الوحدة
الطارئة على المادة بسبب الصورة مسبوق بذات المادة القديمة فلا يلزم التسلسل
واحتج الشيخ الرئيس ابو علي على ان الجسم ليس بسيطا مطلقا بل مركب من الهيولى
والصورة بان الجسم متصل في نفسه قابل للاتصال والانفصال فاذن فيه قوة
الاتصال والانفصال والاتصال نفسه لا يكون فيه قوة الاتصال والانفصال لان الشيء
لا يقبل نفسه ولا ما ينافيه فلا بد من شيء اخر غير الاتصال فيه قوة الاتصال والانفصال
وهو الهيولى وقد اعترض صاحب الاشراق على هذه الحجة من وجوه الاول
انا لا نسلم ان الجسم اتصال في نفسه غير الاتصال الذي هو من عوارض الكم وهو ممنوع
لما قيل ان الشمعة تتبدل مقاديرها ومع اتصالها يكون لها في نفسها اتصال غير الذي
هو من عوارض الكم فغير مسلم فان الشمعة الطويلة اذا جعلت مستديرة تجتمع
فيها اجزاء كانت متفرقة والمستديرة اذا طولت تفرق الاجزاء التي كانت متصلة فلا اتصال
انما يستند له الثاني ان الاتصال المورد في الحجة هو الاتصال الذي يقابله الانفصال
الذي يقابله الانفصال وهو عرض والقابل له هو الجسم فكيف لا يكون عرضا وهو
يحدث ويبطل مع بقاء ماهية الجسمية فان كان وراء هذا الاتصال اتصال اخر
جوهري فالقابل ان يقول هو الجسم لا غير ولا يكفيكم ان تقولوا انه لا يبقى مع
الانفصال فان الذي يبطله الانفصال هو العارض لا الجوهري لما لا يخلو اما
ان يعنى بالاتصال ما لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين وهذا عرض يقابله الانفصال
ولا يصح ان يكون جزء الامر جوهري محض واما ان يعنى به ما لا يستدعي ان يكون بين